4 - الحالة في بوروندي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن خمس جلسات في ما يتعلق بالحالة في بوروندي وأصدر بياناً رئاسياً واحداً. وعقدت جلسة واحدة في إطار هذا البند لاتخاذ قرار؛ أما الجلسات الأخرى فكانت جلسات إحاطة[42]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2018، قدم الإحاطات في إطار هذا البند المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، وكانا مدعوين بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت. وركز مقدِّما الإحاطات على ثلاثة جوانب رئيسية، هي الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد. ووُجهت دعوات إلى بوروندي لحضور تلك الجلسات بموجب المادة 37[43].

وفي ما يتعلق بالحالة السياسية، تركزت المداولات في المجلس على أثر قرار حكومة بوروندي إجراء استفتاء في 17 أيار/مايو من أجل تعديل الدستور، ولا سيما آثار ذلك القرار على عملية الحوار بين الأطراف البوروندية وتنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وخلال الإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص في آب/أغسطس، أبلغ المجلس بإصدار رئيس بوروندي الدستور الجديد في 7 حزيران/يونيه، الذي اعتمدته نسبة تفوق 73 في المائة من الشعب البوروندي، وكذلك بالبيان الرسمي الذي أعلن فيه الرئيس عن انتهاء ولايته في عام 2020، والتزامه بتقديم الدعم الكامل للرئيس الجديد الذي سيُنتخب[44]. وتركزت مناقشات المجلس بعد ذلك على أنشطة مكتب المبعوث الخاص دعماً للجولة الخامسة من الحوار بين الأطراف البوروندية، على الرغم من عدم مشاركة الحكومة، والعقبات التي يشكلها قرار الحكومة تعليق عمل المنظمات غير الحكومية الدولية مؤقتاً. وركز أعضاء المجلس أيضاً على البيئة السياسية الجديدة وخريطة الطريق لانتخابات عام 2020 وناقشوا دور الأمم المتحدة في سياق الاستفتاء على التعديل الدستوري[45].

وأبلغ المبعوث الخاص المجلس في إحاطاته بأن الحالة الأمنية في البلد ظلت هادئة نسبياً. لكنه أشار إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات، مثل الاعتقالات التعسفية، وحالات الاختفاء القسري، وخطاب الكراهية ضد الجهات الفاعلة في المعارضة، وغير ذلك من أعمال الترهيب.

وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، استمع المجلس إلى ثلاث إحاطات قدمها رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، من ضمنها ما يتعلق بزيارتيه إلى بوروندي وأنشطة تشكيلة بوروندي[46]. وأطلع المجلس على التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها البلد، والقضايا الإنسانية المتعلقة بعودة اللاجئين من جمهورية تنزانيا المتحدة وتدفق اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك على خطة التنمية الوطنية التي أُطلقت مؤخراً للفترة 2018-2027. وأكد المتكلمون في تلك الجلسات أن الحالة الإنسانية تدعو إلى القلق، لا سيما بالنظر إلى تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد وخطر انعدام الأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى ذلك، واصل أعضاء المجلس مناقشة المسائل المستمرة المتعلقة باتفاق مركز البعثة لمكتب المبعوث الخاص ومذكرة التفاهم بين السلطات البوروندية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كما تناول المجلس المسائل المبينة أعلاه في قراره خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي بيان رئاسي صدر في 5 نيسان/أبريل 2018، أعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء بطء تقدم الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا، وعزوف حكومة بوروندي عن الانخراط في هذا الحوار، وأكد قلقه العميق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية[47][48] وأعرب المجلس أيضاً عن ترحيبه ودعمه لالتزام الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا المتجدّد بالتوصّل إلى حل سلمي للحالة السياسية في بوروندي عبر حوار شامل للجميع على أساس اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، وحث الأطراف الضامنة للاتفاق على الوفاء بالتزاماتها وضمان التقيد بالاتفاق برمته[49]. وأهاب المجلس بحكومة بوروندي والأمين العام أن يقوما على وجه السرعة بوضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة لمكتب المبعوث الخاص وتنفيذه، بغية دعم الحوار بين الأطراف البوروندية، والعمل، في مجالي الأمن وسيادة القانون، مع جميع الجهات المعنية بالأزمة لتحسين حالة حقوق الإنسان والأمن وتهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي[50].

---

(42) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(43) لمزيد من المعلومات عن المشاركة في جلسات المجلس، انظر الجزء الثاني، القسم السابع.

(44) S/PV.8325، الصفحة 2.

(45) لمزيد من المعلومات عن المناقشات الدستورية لأعضاء المجلس بشأن دور الأمم المتحدة والمادة 2 (7) من الميثاق، انظر الجزء الثالث، القسم رابعا-باء.

(46) S/PV.8189 و S/PV.8268 و S/PV.8408.

(47) S/PRST/2018/7، الفقرة الأولى.

(48) المرجع نفسه، الفقرة الثامنة.

(49) المرجع نفسه، الفقرتان الثانية والثالثة.

(50) المرجع نفسه، الفقرة السادسة عشرة.

الجلسات: الحالة في بوروندي

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8189 26 شباط/فبراير 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2018/89)		بوروندي	المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	ستة من أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8223 5 نيسان/أبريل 2018						S/PRST/2018/7
S/PV.8268 24 أيار/مايو 2018			بوروندي	المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8325 9 آب/أغسطس 2018			بوروندي	المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8408 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2018/1028)		بوروندي	المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

(أ) إثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار.

5 – الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلسة واحدة في ما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى، اتخذت شكل جلسة إحاطة[51]. ولم يتخذ المجلس أي قرار بشأن هذا البند في عام 2018. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن هذه الجلسة، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين.

وفي 10 نيسان/أبريل 2018، وبناء على آخر تقرير للأمين العام، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن أنشطة مكتبه دعماً لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[52]. وأشار المبعوث الخاص إلى أن مكتبه ركز على عدة مجالات حاسمة، منها التصدي لأنشطة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعم الحوار السلمي والعمليات الانتخابية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان، والحالة الإنسانية في المنطقة. وأطلع المبعوث الخاص المجلس أيضاً على الجهود المبذولة لتبديد انعدام الثقة بين بلدان المنطقة وإيجاد حلول مستدامة وإقليمية للأزمة الإنسانية المستمرة[53].

وقدم ممثل جمهورية الكونغو أيضاً إحاطة إلى المجلس باسم رئيس آلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، عن استنتاجات آخر مؤتمر قمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاجتماع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية، المعقود في برازافيل يوم 19 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وفي هذا الصدد، أخبر المجلس بالأولويات التي تم تحديدها. وشدد على ضرورة المساعدة على تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تكون بمثابة أداة لتحقيق السلام في المنطقة، ودعا

(51) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(52) S/2018/209.

(53) S/PV.8227، الصفحات 2 إلى 4.